

• التوجهات العامة للفترة 2025-2027

يندرج إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2025-2027 في ظل انخراط بلادنا، وفقا لرؤية شاملة ومستدامة للتنمية رسم معالمها صاحب الجلالة نصره الله. حيث أكد جلالته في الرسالة الملكية السامية التي وجهها إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي حضي المغرب باستضافتها، على إطلاقه لمجموعة من الإصلاحات المجتمعية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى، فضلا عن برنامج ضخم للبنية التحتية، وفق مقارنة متوازنة تسخر السياسة الاقتصادية لخدمة التنمية البشرية التي جعلها جلالته أولوية مطلقة منذ اعتلائه العرش. بالموازاة مع ذلك، أكد جلالته على حرصه المحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية التي يعتبرها ضمانا للسيادة والمرونة الاقتصادية.

واستحضارا لضغط التحديات المناخية الملحة وللرهانات الحيوية لإشكالية الماء، التي تحظى بتتبع مستمر وعناية ملكية سامية، ما فتئ جلالته الملك يحث جميع القطاعات والهيئات المعنية على مضاعفة اليقظة والجهود لرفع تحدي الأمن المائي وضمان التزويد بالماء الشروب على مستوى جميع مناطق المملكة.

ولضمان توفير المياه الصالحة للشرب، لا سيما في المدن والمراكز والقرى التي تعرف عجزا أو من المحتمل أن تعرفه، ستعمل الحكومة على التنزيل السريع لمخطط العمل الاستعجالي على مستوى مختلف الأنظمة المائية بالمملكة. موازاة مع ذلك، سيتم تسريع وتيرة إنجاز الأوراش المبرمجة التي لها وقع على المدى المتوسط، وخصوصا السدود في طور التشييد ومشاريع الربط بين الأحواض المائية، والبرنامج الوطني لمحطات تحلية مياه البحر، وبرنامج إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، وبرنامج اقتصاد الماء على مستوى شبكة نقل وتوزيع الماء الصالح للشرب ومياه الري.

كذلك، وفي ظل السياق الحالي الذي يعرف تسجيل عجز ملحوظ على مستوى التساقطات وضغطا قويا على الموارد المائية في مختلف جهات المملكة، دعا جلالته الملك الحكومة إلى اعتماد تواصل شفاف ومنتظم تجاه المواطنين حول تطورات الوضعية المائية والتدابير الاستعجالية التي سيتم تفعيلها، مع تعزيز التوعية بأهمية الاقتصاد في استهلاك الماء ومخاربه جميع أشكال تبذير هذه المادة الحيوية واستخداماتها غير المسؤولة.

واعتبارا لمفهوم الاستدامة الذي يرتكز عليه نموذجنا التنموي الجديد، سيتم العمل على توطيد ريادة بلادنا إقليميا وقاريا في مجال الطاقات المتجددة وأجراء الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، في إطار الرؤية الملكية السديدة القائمة على مبدأ الإدماج والشمولية كإطار مرجعي للجيل الجديد للسياسات العمومية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يشكل تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يعتبره جلالته الملك دعامة أساسية لنموذجنا الاجتماعي والتنموي، ورشا متكامل الأركان يضمن الولوج العادل للخدمات الصحية والاجتماعية تعزيزا لركائز الدولة الاجتماعية.

واعتباراً لأهمية استدامة التمويل كمتطلب للتنزيل السليم لهذا الورش، فقد صار من المحتوي التفكير، ضمن إطار شمولي ومتكامل ووفقاً لمقاربة تشاركية، في " إعداد نموذج مندمج يمكن من التوفيق بين متطلبات الولوجية إلى خدمات ذات جودة عالية وبين إكراهات التمويل".

وتسهّر الحكومة على تعبئة كافة الوسائل اللازمة للتنزيل الفعال لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر بحيث يشمل كافة الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى المساعدة، وضمان بلوغ مراميّه في تحسين مستوى عيش الأسر والحد من الفقر والهشاشة وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية.

وتقوم رؤية الحكومة، في هذا الصدد، على استهداف أمثل للفئات الاجتماعية المستحقة للدعم، لاسيما من خلال السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد باعتبارهما آلية الاستهداف للاستفادة من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر بشكل خاص، ومن البرامج الاجتماعية بشكل عام.

وبالنظر لارتباط إنجاز ورش الحماية الاجتماعية، خصوصا في شقه المرتبط بتعميم التغطية الصحية، بالارتقاء بمردودية وجودة المنظومة الصحية الوطنية، فستعمل الحكومة على مواصلة تأهيل العرض الصحي عبر توفير بنية استشفائية قادرة على مواكبة هذا التحول الاجتماعي، لاسيما، عبر إطلاق برنامج خاص للمراكز الاستشفائية الجامعية، وبلورة خطة عمل مهيكلّة لتأهيل بنيات هذه المراكز وتطوير معدّاتها وتجهيزاتها. كما سيتم تعزيز حكامه المنظومة الصحية الوطنية عبر اعتماد حكامه جديدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين، وتثمين الموارد البشرية.

وتحظى قضايا التعليم بعناية خاصة من لدن جلالة الملك باعتبارها ركيزة أساسية لتأهيل الرأسمال البشري ورافعة لتحقيق التنمية الشاملة. ووفقاً للرؤية الملكية السديدة، يشكل إصلاح منظومة التربية والتكوين أولوية وطنية تستلزم انخراط كافة المتدخلين في قطاع التعليم لرفع تحدي الفعالية التي ينشدها جلاله الملك لمدرستنا والتي تقاس، بشكل جوهري، بمدى استجابتها للحاجيات والانشغالات الأساسية للشباب. وكذا بمدى قدرتها على ضمان التربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وإدماج كافة الأطفال، بمختلف شرائحهم وفئاتهم في فضائهم، انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وعملاً على جعل المدرسة المغربية جسراً للارتقاء الفكري والاجتماعي والاقتصادي، تشكل خارطة الطريق 2022-2026 "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع" نتاج مقاربة تشاركية مع الفاعلين والشركاء، تجسيدا للبناء المشترك لنموذج تربوي يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات ولانتظاراتهم في المدرسة العمومية. وتندرج هذه الخارطة في إطار بلورة الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالإضافة إلى النموذج التنموي الجديد.

وحرصاً من الحكومة على مواكبة الأسر وتشجيعها على تتبع تدرّس أطفالها في ظروف لائقة تضمن الكرامة والمساواة، تشكل متابعة الدراسة معياراً مهماً في الحصول على القيمة الكاملة للدعم الاجتماعي المباشر.

ووعيا منها بكون الرهانات الحالية والمستقبلية للمسار التنموي لبلادنا تستوجب تسريع اندماج المغرب في مجتمع المعرفة وتطوير قدرات البحث العلمي وتسخير نتائجه لدعم جاذبية وتنافسية القطاعات الإنتاجية، كرست الحكومة ضمن أولويات برنامجها للفترة 2021-2026 تعزيز الكفاءات من خلال الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي. من أجل ذلك، تعكف الحكومة على تنزيل إصلاح بيداغوجي عميق للجامعة والنهوض بمستوى مواردها البشرية عبر مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول نظام التعليم العالي والبحث العلمي "Pacte ESRI 2030". وترتكز أجراً هذا المخطط الوطني على أربعة رافعات تشمل بالتحديد إصلاحا بيداغوجيا شاملا ومندمجا وبحثا علميا يتماشى مع الأولويات الوطنية ومنظومة ابتكار فعّالة ونمطا جديدا للحكامة يجمع بين المرونة ونجاعة الأداء.

وتعتمد الحكومة مقارنة شمولية لإنعاش التشغيل، انطلاقا من قناعتها بأنه لا يمكن اختزال سياسة التشغيل فقط في برامج التشغيل، وإنما يرتبط إنعاش التشغيل أساسا بتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني بما يمكن من تحقيق نسبة نمو رهينة بإحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل والحفاظ على مناصب الشغل المحدثة. كما تستجيب هذه المقاربة لمنطق التكامل بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

في هذا الإطار، وبفضل دينامية الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتعزيز مكانة المغرب في القطاعات الواعدة، حققت بلادنا نتائج إيجابية بمجموعة من القطاعات الإنتاجية، ستعمل الحكومة على توطيدها خصوصا عبر تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، ومواصلة تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد، الذي تراهن الحكومة من خلاله على تكريس البعد الجهوي وتعزيز الحكامة الموحدة في تدبير الاستثمار.

ولضمان استمرارية الدينامية المسجلة، تحرص الحكومة، لاسيما في إطار اللجنة الوطنية للاستثمارات، ووفقا لمقتضيات المادة 11 من القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، على اعتماد إحداث مناصب الشغل كمحدد للدعم الأساسي للاستثمار الخاص، وكمكون رئيسي في تصميم وتنزيل الاستراتيجيات والمخططات القطاعية إضافة إلى تقييم وقعها على التشغيل.

وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية القاضية بضرورة اعتماد حكامة نموذجية في تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، مقوماتها السرعة والفعالية والدقة والنتائج المقنعة، يتم تسخير كافة إمكانيات الحكومة وتعبئة مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية قصد التنزيل الأمثل لهذا البرنامج. لهذه الغاية، ستواصل الحكومة، في إطار هذا البرنامج الممتد على الفترة 2024-2028، إعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة وكذا تنزيل مخطط طموح ومندمج لتنمية أقاليم الأطلس الكبير من خلال مشاريع مهيكلت تستهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستهدفة.

ويندرج البرنامج الجديد لدعم السكن، في إطار تنزيل الإرادة الملكية السامية الرامية إلى تمكين المواطنين من الولوج إلى سكن لائق. وتطمح الحكومة من خلال هذا البرنامج الممتد على الفترة 2024-2028، إلى إعمال مقاربة جديدة تركز على منح مساعدة مالية مباشرة لاقتناء السكن الرئيسي. وسيمكن هذا البرنامج، على الصعيد الاجتماعي، من تسهيل وولوج الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة إلى السكن، وتقليص العجز السكني.

وعلى المستوى الاقتصادي، من شأن هذا البرنامج المساهمة في الرفع من عرض السكن، وإعطاء دفعة قوية لقطاع الإسكان وتحفيز القطاع الخاص، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة وإحداث فرص الشغل.

وتندرج هذه الرهانات التنموية في سياق جيوسياسي دولي يتسم بعدم اليقين، رغم التعافي الجزئي لسلاسل التوريد، وتشديد السياسات النقدية وباستمرار الضغوطات التضخمية بالرغم من تراجع حدتها.

وفي ظل تعاقب الأزمات وتفاقم الظواهر المناخية، من المتوقع أن تعرف الظرفية الاقتصادية الدولية تباطؤًا لوتيرة النمو العالمي حيث يتوقع صندوق النقد الدولي، في تقديراته لشهر يناير 2024، أن يسجل النمو العالمي معدل 3,1% خلال سنة 2024 و3,2% سنة 2025، فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة من أجل كبح التضخم الذي من المتوقع أن ينخفض إلى 5,8% سنة 2024 و4,4% سنة 2025. في هذا السياق، يتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة انخفاضا طفيفا في مستويات النمو خلال سنة 2024 لتبلغ معدل 1,5% قبل أن يرتفع في سنة 2025 إلى 1,8%. كما يتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نموا مستقرا طوال سنتي 2024 و2025 في حدود 4,1% و4,2%. أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فمن المنتظر أن تسجل تعافيا في مستويات النمو لتصل، حسب التقديرات، إلى 0,9% سنة 2024 و1,7% سنة 2025.

وعلى الصعيد الوطني، يتعين الإشارة إلى إشادة البنك الدولي بقدرة المغرب على الصمود في وجه الصدمات مستشهدا في ذلك بالتدبير الأمثل من طرف المغرب لزلزال الحوز في أبعاده الإنسانية والتنموية، موردا كذلك صمود المؤشرات المرتبطة بالطلب الخارجي الموجه للمغرب والاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتباط المنظومات الصناعية الجديدة بالمغرب بسلاسل الإنتاج العالمية وذلك بالرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وهكذا، فبالرغم من استمرار الضغوطات التضخمية وصعوبة التخفيف من حدتها، وكذا شح الموارد المائية، سجلت سنة 2023 تحسنا نسبيا للنشاط الاقتصادي الوطني حيث من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الوطني نسبة 3,1%. ويعزى هذا التحسن إلى التطور النسبي للقيمة المضافة الفلاحية التي ناهزت 6%، جراء تسجيل محصول من الحبوب فاق 55 مليون قنطار، بارتفاع يقدر بـ 62% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق و التطور الإيجابي للقيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي التي بلغت نسبة 2,7% مستفيدة من الأداء الجيد لقطاع الخدمات، مدعوما على وجه الخصوص بالنتائج الجيدة لقطاعي السياحة والنقل.

من جانبه، وعلى الرغم من التراجع التدريجي لنسبة التضخم عن مستواها القياسي البالغ 10,1% والمسجل خلال شهر فبراير 2023 لتستقر عند 3,4% خلال شهر ديسمبر من نفس السنة، ظلت هذه النسبة مرتفعة بمتوسط سنوي بلغ 6,1% مدفوعا بشكل خاص بأسعار المواد الغذائية.

في هذا الإطار، ستواصل الحكومة جهودها الرامية إلى التوفيق بين وضع ماليتنا العمومية في مسار تقليص حجم المديونية وتعزيز التوازن المالي واستعادة الهوامش المالية، من جهة، ومواجهة الضغوطات التضخمية الناتجة عن السياق الدولي والوطني والوفاء بالتزاماتها من خلال تنزيل الأوراش الإصلاحية التي باشرتها بلادنا تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، والهادفة أساسا إلى توطيد ركائز الدولة الاجتماعية وكذا مقومات تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة باعتبارها مدخلا رئيسيا لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية المنشودة في إطار النموذج التنموي الجديد، من جهة أخرى.

هكذا، واستنادا لرهانات الظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية وعلى أساس تسريع وتيرة إنجاز البرامج الاستثمارية ومواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى، تطمح الحكومة بالنسبة للسنوات 2025 و2026 و2027 إلى تحقيق نسب نمو تبلغ على التوالي 3,5% و4% و4,3% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بنسبة نمو تقدر ب 3,9% كمتوسط سنوي.

كما تعترم حصر العجز الميزانياتي (بما في ذلك مداخل الخوصصة)، برسم نفس السنوات، تواليا في 3,5% و3% و3,2% أي بنسبة 3,2% كمتوسط سنوي. علاوة على التحكم في متوسط معدل التضخم، على مدى هذه الفترة، في حوالي 2%.

ولا بد من إعادة التأكيد في هذا الشأن أنه تماشيا مع توصية تقرير النموذج التنموي الجديد الداعية إلى اعتماد سياسة مالية تقوم على مراجعة استراتيجية للنفقات ولبرمجة الميزانية على المدى المتوسط وتسمح بإعطاء الأولوية لتخصيص الموارد للرأسمال البشري، تستوجب مواصلة المجهود الميزانياتي الكفيل بتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لا سيما ورش تعميم الحماية الاجتماعية، برمجة مثلى لنفقات كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات مع العمل على توفير الهوامش المالية اللازمة.

بناء على كل ذلك، يجب أن تأخذ مقترحات القطاعات الوزارية والمؤسسات بالاعتبار الإمكانيات المالية للدولة وذلك بالعمل على ترتيب الأولويات، وأن تخضع فيما يخص الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمر خصوصية، للتوجهات الأساسية التالية:

◀ ضبط نفقات الموظفين بالتعاون مع مصالح مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، مع الحرص على حصر المقترحات بشأن إحداث المناصب المالية في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها وما هو ضروري لضمان سير وجودة خدمات المرافق العمومية، مع إعمال الإمكانيات المتاحة المتعلقة بإعادة الانتشار على مستوى القطاع أو المؤسسة وبين القطاعات أو المؤسسات من أجل سد الحاجيات على المستوى المجالي والقطاعي؛

◀ ترشيد الإنفاق المرتبط بتسيير الإدارة وعقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة من خلال التحكم في النفقات العادية وحصرها في المتطلبات الضرورية لتحسين فعالية تدخلات الدولة لاسيما عبر التقليل من النفقات المتعلقة بـ:

- الماء والكهرباء، لاسيما عبر ترشيد استعمال المياه والرفع من نسبة تلبية الحاجيات من الكهرباء بالاعتماد على الطاقات المتجددة وتعميم الإجراءات البيئية في المباني العمومية المركزية واللامركزية، فضلا على عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛

- كراء السيارات وكراء وتهيئة المقرات الإدارية وتأثيثها، مع ربطها بضرورة المصلحة؛

- النقل والتنقل داخل وخارج المملكة والمصاريف المرتبطة بالفندقة والاستقبالات وتنظيم الاحتفالات والمؤتمرات والندوات؛

- المصاريف المتعلقة بحظيرة السيارات؛

- الدراسات، مع إخضاع طلبات العروض المتعلقة بها للترخيص المسبق وفقا لمضمون منشوري رقم 2022/04 بتاريخ 15 فبراير 2022 وتعزيز إنجاز الدراسات من طرف الخبرات والأطر التي تتوفر عليها الإدارة؛

- إعانات التسيير لفائدة المؤسسات العمومية وحصرها في تغطية النفقات الخاصة بالمستخدمين والنفقات الضرورية لسيرورة المرافق الإدارية، مع ربطها بموجودات خزينة هذه المؤسسات؛

- الدعم العمومي الممنوح لفائدة الجمعيات وضرورة ترشيده وتأطيره بشراكات واتفاقيات تضمن ملاءمة مواضيع هذا الدعم مع السياسة العامة للدولة والأولويات الوطنية فضلا على تعزيز الشفافية والنزاهة وإرساء آليات الرقابة والتتبع والتقييم. كما يتوجب الحرص على التقيد بمضامين منشوري رقم 2022/13 المتعلق بكيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات.

◀ تحسين فعالية الاستثمار، عبر:

- إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، خاصة تلك التي كانت موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة. وبصفة عامة، يتعين أن تستند مقترحات نفقات الاستثمار إلى القدرات الفعلية للقطاعات الوزارية والمؤسسات على تدبير المشاريع الاستثمارية، وكذا إلى مستويات التنفيذ الميزانياتي لهذا الفصل، بما فيها معدلات ترحيل الاعتمادات من سنة لأخرى؛

- اللجوء لآليات التمويل المبتكرة، ولاسيما من خلال تفعيل الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيشكل مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بهذا النوع من التمويل محددًا رئيسيًا لنفقات الاستثمار المخصصة للقطاعات الوزارية والمؤسسات؛

- ترشيد إعانات الاستثمار الممنوحة للمؤسسات والمقاولات العمومية، وإعطاء الأولوية في تخصيصها للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، مع ربط وتيرة تسديد هذه الإعانات بمدى تقدم تنفيذ هذه المشاريع وبمستوى السيولة النقدية المتوفرة لديها ؛

- التسوية المسبقة للوضع القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وذلك في إطار احترام مقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة. لهذه الغاية، وتفاديا لتراكم المتأخرات الناجمة عن عدم تسوية وضعية الأراضي المخصصة لإنجاز المشاريع، يتوجب إعطاء الأولوية لرصد الاعتمادات اللازمة لاقتناء الأراضي ضمن البرمجة الميزانية للمشروع، وذلك انسجاما مع مقتضيات المنشور المتعلق بالاقتناءات والتخصيصات العقارية التي تهم الملك الخاص للدولة؛

- التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة وتجهيز المقرات الإدارية، مع مراعاة الإمكانيات المالية المتاحة.

وفي ظل التفاقم الحتمي والملموس للتغيرات المناخية، نسجل باعتزاز احتلال المغرب المرتبة الرابعة في مؤشر الأداء المناخي برسم سنة 2023، والذي يمكن من تتبع الجهود المبذولة في مجال حماية المناخ والتقدم المحرز من طرف كل دولة في هذا المجال. وتوطيدا للمكتسبات التي يسجلها المغرب في مجال التصدي للتغيرات المناخية والنهوض بقطاع الطاقات الخضراء والنظيفة، ستم مواصلة تنزيل المقاربة القائمة على العمل التي أكد عليها الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة العالمية للعمل المناخي (كوب 28)، والقائمة على مبادرات قطاعية ملموسة ومحددة بناء على خطط عمل شاملة وقابلة للتدقيق، سواء فيما يتعلق بالتخفيف من آثار التغيرات المناخية أو بالتكيف معها، إضافة إلى خفض انبعاثات الكربون.

في هذا السياق، يتعين مراعاة استجابة التخطيط الاستراتيجي القطاعي ومخططات التنمية الترابية للرهانات المناخية. كذلك، وفي إطار تفعيل المحور الأول للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المتمثل في مثالية الإدارة، يتعين التقييد بالمبدأ العام الذي نص عليه المرسوم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية، القاضي بأخذ صاحب المشروع بعين الاعتبار، عند إبرام الصفقات العمومية، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإيكولوجية وكذا أهداف التنمية المستدامة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد المائية.

وقد كرس برنامج الحكومة "تسريع وتيرة التحول الرقمي خدمة للمواطن" إيماننا منها بأن هذا التحول يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالنظر لإسهامه المباشر في الارتقاء بجودة التفاعل بين المرتفقين والإدارات، والرفع من الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية عبر رأب الفجوة الرقمية الجغرافية والاجتماعية. لهذه الغاية، وفي أفق استكمال المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي 2030، يتعين مواصلة تسريع رقمنة الخدمات العمومية مع الحرص على جودتها وشموليتها، من خلال اعتماد منهجية محورها المرتفق، سواء كان مواطنا أو مقاولا.

وبحكم أن تمكين المرأة المغربية يشكل مدخلا أساسيا لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية، راکمت بلادنا مكتسبات مهمة في مجال النهوض بوضعية المرأة، مستلهمة من الإرادة الملكية السامية في أن تتبوأ النساء المغربيات المكانة التي تستحقها من أجل بناء مغرب قوي ومتطور. وانسجاما مع تأكيد التقرير العام للنموذج التنموي الجديد أن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في المجتمع هما اليوم مؤشرا هاما للتنمية، تعمل الحكومة جادة على توفير الظروف المناسبة ووضع الاستراتيجيات وتبني السياسات العمومية الكفيلة بتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و في هذا السياق، عملت الحكومة على إعداد "الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026" عبر مقارنة تشاركية من خلال إرساء مسار تشاوري مع كافة القطاعات الحكومية والفاعلين المعنيين. وقد توج هذا المسار باعتماد هذه الخطة من طرف اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشمل الخطة الحكومية الثالثة للمساواة ثلاث برامج من بينها البرنامج الأول حول "التمكين الاقتصادي والريادة" المتضمن لترسانة من التدابير الهادفة إلى الرفع من معدل نشاط المرأة في أفق سنة 2026.

ولهذا الغرض، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات، الانخراط التام في تفعيل تدابير برامج "الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026"، والعمل على إدراج التوقعات المالية الخاصة بها.

كذلك، وتعزيزا لمأسسة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على صعيد عملية إعداد الميزانية بما يتيح ترسيخ مبادئ المساواة والإنصاف والاستجابة لحاجيات كافة فئات المجتمع، فإنه يتعين من جهة، على القطاعات الوزارية والمؤسسات تحديد مشاريع تراعي بعد النوع الاجتماعي ورصد اعتمادات مالية لها، لتحقيق أهداف ومؤشرات النجاعة التي من شأنها تقليص أوجه اللامساواة في جميع المجالات. كما يجب، بالنسبة للقطاعات التي شكلت موضوعا للدراسات التحليلية القطاعية حول النوع الاجتماعي، ربط التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات بمؤشرات مستجيبة للنوع ترصد جهود تقليص الفوارق القائمة على النوع في مجال السياسة العمومية المعنية.

علاوة على ذلك، تنكب وزارة الاقتصاد والمالية على تفعيل مشروع يروم وضع نظام لتتبع النفقات المستجيبة للنوع الاجتماعي، من خلال وحدة وظيفية متاحة على صعيد النظام المعلوماتي «ebudget2»، وذلك قصد رصد المجهودات المالية المبذولة وتقييم آثار الاعتمادات الميزانية المرصدة على النهوض بوضعية النساء والرجال.

• كيفية إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027 للقطاعات الوزارية والمؤسسات:

بناء على التوجهات العامة المشار إليها أعلاه ويهدف إعداد برمجتها الميزانية لثلاث سنوات، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تقدم، بالنسبة لكل سنة من الفترة 2025-2027، التوقعات حسب الفصل والبرنامج وكذا حسب أهم المشاريع أو العمليات. وتعكس هذه التوقعات التطور الطبيعي للنفقات الخاصة بالأنشطة القائمة والالتزامات الميزانية قيد التنفيذ، تضاف إليها النفقات المتعلقة بالمشاريع أو العمليات الجديدة.

وعملا من الحكومة على تسخير كل الإمكانيات والجهود لإنجاح ورش اللاتمرکز الإداري، والانكباب على إعداد جيل جديد من الإصلاحات المتعلقة بالتحديث الإداري وفق برنامج عمل وأفق زمني محدد، جوهرها تبني سياسة جديدة تركز على إعطاء بعد تراحي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن تحرص مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات في إطار هذه البرمجة على تقوية أدوار الإدارات اللامركزية في تنفيذ المشاريع عبر تعزيز قدراتها و مواردها البشرية والمالية. ويمر ذلك، في مرحلة أولى، عبر بلوغ نسبة تفويض من الموارد المالية، لا تقل عن 30% من الميزانية القطاعية إلى المصالح اللامركزية كي تتمكن من الاضطلاع بكافة اختصاصاتها وتحقيق أهداف سياسة اللاتمرکز.

بالنسبة لتوقعات نفقات الموظفين، التي تشمل بالإضافة إلى المرتبات والأجور والتعويضات، مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، فينبغي أن تشمل كتلة الأجور المؤداة برسم السنة المالية الماضية تضاف إليها النفقات المترتبة عن الترقى في الرتبة والدرجة وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها وكذا عن التغييرات في أعداد الموظفين والأعوان بالقطاع الوزاري أو المؤسسة.

فيما يخص النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، فينبغي مراعاة تدابير الترشيد المشار إليها أعلاه مع الحرص على تحديد كلفة التدابير الجديدة المبرمجة برسم الفترة 2025-2027.

أما بالنسبة لتوقعات نفقات الاستثمار، فيتعين تقييمها على أساس الكلفة التقديرية لتنفيذ المشاريع القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار التقويمات الضرورية المرتبطة بمستويات الإنجاز وكذا الكلفة المتعلقة بمشاريع الاستثمار الجديدة، إضافة إلى مراعاة برمجة هذه النفقات للقدرات الفعلية على إنجاز المشاريع بما يسمح بالتقيد بالسقف الأقصى القانوني لترحيل الاعتمادات.

في هذا الإطار، يتعين على كل قطاع وزاري ومؤسسة موافاة الوزارة المكلفة بالمالية (مديرية الميزانية) بجذاذات تعريف المشاريع المقترحة برسم البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027، كل سنة على حدة، عبر الوحدة الوظيفية الرقمية الجديدة "استثمار" المتاحة على صعيد النظام المعلوماتي «ebudget2»، وذلك حسب النموذج المبين في الملحق رقم 1. في نفس الوقت، وتنفيذا لمقتضيات المادة 5 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، كما تم تعديله وتتميمه، يتوجب على القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2024 دوريا (كل ثلاثة أشهر) من خلال الوحدة "استثمار"، حسب نموذج جذاذة التتبع المبين في الملحق رقم 2. على أن تشكل هذه المنصة القناة الوحيدة والحصري لتجميع المعلومات الضرورية لإعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات، وكذا قاعدة لإعداد التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2025، خاصة المذكورة حول التوزيع الجهوي للاستثمار والكراسات الميزانية. لذا، ينبغي الحرص على التحيين المتواصل لجذاذات تعريف المشاريع المبرمجة ولجذاذات التتبع الدوري للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز على امتداد مختلف مراحل إعداد قانون المالية.

ويجب أن تشمل مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات النفقات الخاصة بالقطاعات الوزارية والمؤسسات وبمرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها وبالحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي تعتبر أمرا بالصرف لها وكذا المقترحات المتعلقة بالمداد الإجمالية ونفقات الاستغلال ونفقات الاستثمار للمؤسسات العمومية الموجودة تحت وصايتها والواردة في القائمة المحددة بموجب قرار الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 314.22 بتاريخ 30 جمادى الآخرة 1443 (2 فبراير 2022).

ويتوجب أن تستند توقعات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027 على محددات موضوعية وواقعية تشمل على الخصوص، نسب توطيد اعتمادات الالتزام المتوقعة ومعدلات الإصدار الميزانياتي والمستويات الفعلية لإنجاز المشاريع بالإضافة للمعطيات الخاصة ببرمجة المشاريع الجديدة التي استوفت شروط التنفيذ.

كما تفرض واقعية وصدقية التوقعات الحرص على ترابط وانسجام معطيات البرمجة الميزانية برسم السنوات المالية المتتالية. لهذه الغاية، يتعين أن تشكل الإسقاطات المتعلقة بالسنتين الماليتين 2025 و2026 الواردة بالبرمجة الميزانية السابقة 2024-2026 والمضمنة بمشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات، أساسا لتحديد و/أو تحيين المعطيات الميزانية الخاصة بهاتين السنتين الماليتين برسم البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027.

وعملا على تجويد منظومة نجاعة الأداء بما يتماشى مع تفعيل توصيات تقارير افتتاح نجاعة الأداء التي تنجزها المفتشية العامة للمالية وكذا ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، يتعين تقليص عدد الأهداف والمؤشرات والحرص على ترجمتها للأبعاد الاستراتيجية القطاعية، وأن تعكس وتتيح قياس أحد الأبعاد الأساسية للبرنامج والمرتبطة بالفعالية السوسيو-اقتصادية والنجاعة وجودة الخدمة وأن يخضع تحقيقها للآليات والعوامل الذاتية المتعلقة ببرنامج الارتباط مع تحييد تأثير العوامل الخارجية.

وستتم مناقشة هذه المقترحات، خلال الفترة الممتدة بين 15 أبريل و 14 ماي 2024، على مستوى لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية (مديرية الميزانية) وكذا ممثلي القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية. وستعكف هذه اللجان، التي ستعقد بمقر مديرية الميزانية حسب الجدول الزمني المرفق (ملحق رقم 3)، على دراسة مقترحات البرمجة الميزانية والأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء والاستدامة الميزانية وفق المعطيات المعدة مسبقا، وعلى ضوء الإطار الماكرو اقتصادي والتوجهات العامة سالفة الذكر.

وحتى يتسنى للجان البرمجة ونجاعة الأداء دراسة المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات في أحسن الظروف، يجب على القطاعات الوزارية والمؤسسات العمل مسبقا على :

- إعداد هذه التوقعات الميزانية حسب الأبواب والفصول والبرامج والمشاريع وتضمينها في النظام المعلوماتي e-budget-2 ؛

- احترام بنية المعطيات الواجب تعبئتها مع الحرص على إرفاقها بالتبريرات اللازمة وكذا المعطيات والتصورات الأولية للمقتضيات التي لها علاقة وأثر على البرمجة الميزانية، وذلك في احترام تام لأجل 10 أيام قبل انعقاد لجنة البرمجة ونجاعة الأداء للقطاع المعني. ويبقى انعقاد هذه اللجنة ونجاعة أعمالها مشروطا بتوفير هذه المعطيات مسبقا على مستوى النظام المعلوماتي.

وتبعا لمخرجات لجنة البرمجة ونجاعة الأداء الخاصة بالقطاع الوزاري أو المؤسسة، والتحكيم عند الاقتضاء، يتعين تحيين المعطيات الخاصة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات في أجل أقصاه 15 يوما بعد عقد اللجنة المذكورة، وذلك قصد إتاحة إعداد عناصر عرض الوزير المكلف بالمالية الوارد في المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

وإذ لا يخفى عليكم الأهمية التي تكتسبها البرمجة الميزانية لثلاث سنوات في توضيح الرؤية الاستراتيجية على المدى المتوسط لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتحديد أولويات السياسات العمومية وانسجامها وتحسين ظروف إعداد قانون المالية، فإني أدعو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى الانخراط التام والتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور مع احترام الأجال التنظيمية ذات الصلة. وستواصل مصالح مديرية الميزانية التابعة لهذه الوزارة مواكبتها لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات من خلال تقديم الدعم والمساندة الضروريين.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
عزیزا خنوش

ملحق رقم 1
جذاذة تعريف مشروع الاستثمار
مشروع قانون المالية لسنة 2025

1. تعريف المشروع	
- معلومات عامة :	
اسم المشروع	صياغة المشروع
تاريخ انطلاق انجاز المشروع	اليوم / الشهر / السنة
تاريخ الانتهاء من انجاز المشروع	اليوم / الشهر / السنة
تكلفة المشروع (بالدرهم)	الكلفة الاجمالية للمشروع (بالدرهم)
غاية المشروع	أهداف المشروع والنتائج المتوقعة وكذا المستفيدون
وصف ملخص للمشروع	محتوى المشروع
حالة المشروع	قيد الانجاز / منتهي / حالة أخرى.
- انتماء المشروع :	
البرنامج الميزانياتي	
تحديد البرنامج الميزانياتي ضمن التبويب الميزانياتي المعني ببرمجة وتنفيذ المشروع	
1. مشروع يستهدف مقارنة النوع	<input type="checkbox"/> مشروع لا يستهدف مقارنة النوع
2. مشروع يستهدف أهداف التنمية المستدامة	<input type="checkbox"/> مشروع لا يستهدف أهداف التنمية المستدامة
3. مشروع في إطار الشراكة مع الخواص بما فيها الشراكة بين القطاع العام والخاص	<input type="checkbox"/> مشروع ليس في إطار الشراكة مع الخواص بما فيها الشراكة بين القطاع العام والخاص
4. مشروع مندمج يهم عدة قطاعات وزارية (برنامج متكامل)	<input type="checkbox"/> مشروع أحادي القطاع الوزاري
5. مشروع تم تنزيله بشكل فردي على مستوى الكراسة الميزانياتية	<input type="checkbox"/> مشروع لم يتم تنزيله على مستوى الكراسة الميزانياتية
6. مشروع يغلب عليه طابع البناء	<input type="checkbox"/> مشروع لا يغلب عليه طابع البناء
7. مشروع استراتيجي (تم تحديده على مستوى الاستراتيجية القطاعية)	<input type="checkbox"/> مشروع غير استراتيجي
8. مشروع مع شركاء دوليين	<input type="checkbox"/> مشروع ليس مع شركاء دوليين
- تصنيف المشروع :	

2. توطين المشروع	
الجهة	تحديد الجهة أو الجهات المتواجد بها المشروع
تكلفة المشروع حسب كل جهة	تحديد تكلفة المشروع حسب كل جهة (بالدرهم)
الإقليم أو العمالة	تحديد الإقليم أو العمالة المتواجد بها المشروع
الجماعة	تحديد الجماعة المتواجد بها المشروع
3. مصادر تمويل المشروع	
مصادر التمويل	تحديد مصدر التمويل (ميزانية الدولة / المؤسسات والمقاولات العمومية / الجماعات الترابية / مصادر أخرى)
التمويل الإجمالي للمشروع حسب كل مصدر	تحديد مبلغ التمويل الإجمالي للمشروع حسب كل مصدر (بالدرهم)
4. تخطيط المشروع	
مصدر التمويل	2025 2026 2027 تاريخ انتهاء تنفيذ المشروع
- مساهمة ميزانية الدولة (بالدرهم)	
- مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية (بالدرهم)	
- مساهمة الجماعات الترابية (بالدرهم)	
- مساهمات أخرى (بالدرهم)	
مراحل تنفيذ المشروع	تحديد جميع مراحل تنفيذ المشروع المبرمجة
5. البرمجة الميزانية لثلاث سنوات القادمة	
مصدر التمويل	اعتمادات الأداء (بالدرهم) 2025 اعتمادات الالتزام (بالدرهم) 2025 اعتمادات الأداء (بالدرهم) 2026 اعتمادات الالتزام (بالدرهم) 2026 اعتمادات الأداء (بالدرهم) 2027 اعتمادات الالتزام (بالدرهم) 2027
- ميزانية الدولة	
- المؤسسات والمقاولات العمومية	
- الجماعات الترابية	
- مصادر أخرى	
6. البرمجة السنوية للمشروع	
اعتمادات الأداء (بالدرهم) 2025	اعتمادات الالتزام (بالدرهم) 2025 وما يليها
- ميزانية الدولة	

ملحق رقم 2

جداذة تتبع تنفيذ المشروع بالنسبة للفصل الأول من السنة

تنفيذ قانون المالية لسنة 2024

1.تتبع تمويل المشروع	
أخذا بعين الاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على المبلغ المبرمج (بالدرهم)	مبلغ التمويل المتوفر (عند متم الفصل الأول من سنة 2024 حسب كل مصدر)
أخذا بعين الاعتبار التحويل الفعلي لمبلغ التمويل (بالدرهم)	مبلغ التمويل الذي تم تحويله (عند متم الفصل الأول من سنة 2024 حسب كل مصدر)
2.التتبع الميزانياتي	
تحديد المبلغ التراكمي لإصدارات اعتمادات الأداء (بالدرهم)	تراكمات اصدارات اعتمادات الاداء (منذ بداية المشروع إلى متم 31 دجنبر 2023)
تحديد مبلغ اعتمادات الأداء المرحلة (بالدرهم)	اعتمادات الأداء المرحلة (من سنة 2023 إلى سنة 2024)
بما فيها التحويلات والاعتمادات الإضافية ودون الأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات المرحلة (بالدرهم)	اعتمادات الاداء المتوفرة (عند متم الفصل الأول من سنة 2024)
بما فيها التحويلات والاعتمادات الإضافية (بالدرهم)	اعتمادات الالتزام المتوفرة (عند متم الفصل الأول من سنة 2024)
تحديد مبلغ إصدارات اعتمادات الأداء (بالدرهم)	إصدارات اعتمادات الاداء (عند متم الفصل الأول من سنة 2024)
تحديد مبلغ التزامات اعتمادات الأداء (بالدرهم)	التزامات اعتمادات الاداء (عند متم الفصل الأول من سنة 2024)
تحديد مبلغ التزامات اعتمادات الالتزام (بالدرهم)	التزامات اعتمادات الالتزام (عند متم الفصل الأول من سنة 2024)
3.التتبع المادي	
معدل التقدم المادي للمشروع (بالنسبة المئوية)	معدل تقدم المشروع (منذ بداية المشروع إلى متم الفصل الأول من سنة 2024)
تحديد مرحلة التنفيذ الموافقة لمعدل تقدم المشروع	وصف تقدم المشروع (منذ بداية المشروع إلى متم الفصل الأول من سنة 2024)

ملحق رقم 3
الجدول الزمني لاجتماعات لجان البرمجة ونجاعة الأداء المكلفة بدراسة البرمجة الميزانية
ثلاث سنوات 2025-2027

الساعة	تاريخ الاجتماع	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
09:30	2024/04/15	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
09:30	2024/04/15	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات - قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل
09:30	2024/04/16	المدنوية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
11:30	2024/04/16	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع المغاربة المقيمين بالخارج
09:30	2024/04/17	المدنوية السامية للتخطيط
11:30	2024/04/17	مجلس النواب
09:30	2024/04/18	المدنوية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
09:30	2024/04/18	وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة
09:30	2024/04/19	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
09:30	2024/04/22	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات - قطاع التكوين المهني
09:30	2024/04/22	المجلس الأعلى للسلطة القضائية
09:30	2024/04/23	وزارة العدل
11:30	2024/04/23	وزارة العدل - المدنوية الوزارية لحقوق الإنسان
09:30	2024/04/24	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
09:30	2024/04/24	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير
14:00	2024/04/24	مجلس المستشارين
09:30	2024/04/25	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
09:30	2024/04/25	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي
09:00	2024/04/26	وزارة الاقتصاد والمالية
11:00	2024/04/26	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
09:30	2024/04/29	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة
09:30	2024/04/29	المحاكم المالية
09:30	2024/04/30	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل
09:30	2024/04/30	وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة - قطاع الانتقال الطاقى
09:30	2024/05/02	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
09:30	2024/05/02	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
14:00	2024/05/02	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
09:00	2024/05/03	رئيس الحكومة
11:00	2024/05/03	الأمانة العامة للحكومة
09:30	2024/05/06	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
09:30	2024/05/06	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقنية وتقييم السياسات العمومية
14:00	2024/05/06	المجلس الوطني لحقوق الإنسان
09:30	2024/05/07	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع الرياضة
09:30	2024/05/07	وزارة الداخلية - المفتشية العامة للقوات المساعدة
14:00	2024/05/07	وزارة الصناعة والتجارة
09:30	2024/05/08	وزارة التجهيز والماء
09:30	2024/05/08	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي
14:00	2024/05/08	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - قطاع السياحة
09:30	2024/05/09	وزارة الداخلية - المديرية العامة للأمن الوطني
09:30	2024/05/09	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة
14:00	2024/05/09	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الشباب
09:00	2024/05/10	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات
09:00	2024/05/10	وزارة الداخلية - المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني
09:30	2024/05/13	إدارة الدفاع الوطني
09:30	2024/05/13	وزارة النقل واللوجستيك
09:30	2024/05/14	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري
09:30	2024/05/14	وزارة الداخلية - الإدارة المركزية